فقامت بتزويد الصليب الاحمر باسماء الاسرى العرب لديها حال وقوعهم في الاسر ولا تزال تقوم بذلك حال وقوع مجموعة جديدة من الاسرى العرب لديها ، مرفقة نشاطها هذا بطلب بسيط « وانساني » ، وهو معرفة عدد واسماء اسراها لدى العرب ، ليتبعها فيما بعد طلب مبادلتهم . ان وراء هذا التصرف الاسرائيلي اسبابا وجيهة يحسن بالجانب العربي الا ينساها ، اذ قد تشكل هذه الاسباب ورقة رابحة للضغط على اسرائيل . ان هناك تقاليد يهودية دينية قديمة تدفع اليهود الى الاسراع في مبادلة اسراهم وحتى الى تقديم تضحيات عديدة في سبيل ذلك ، يضاف اليها تقاليد اسرائيلية حديثة تدفع في الاتجاه نفسه ، حيث ان وجود اسرى اسرائيليين لدى الطرف الاخر ليس الا اثباتا قاطعا لخسارة ما ، كبيرة كانت ام صغيرة ، منيت بها اسرائيل ، ولذا فهو بالتالي عامل ضار بالمعنويات ومن الواجب العمل بسرعة لتصفيته ، خصوصا اذا كان بين اولئك الاسرى بعض ابناء العائلات العريقة او المقربين من قادة اسرائيل او كبار الضباط . ولهذا فان كثرة عدد الاسرى الاسرائيليين لدى العرب قد تشكل عاملا مهما للحصول من العدو على تنازلات في مجالات مختلفة ، بما في ذلك اضفاء « ليونة » على الموقف الاسرائيلي عند الحديث عن الانسحاب ، مثلا . ومن ناحية اخرى ، يأمل المرء الا تتم مبادلة الاسرى هذه المرة دون ذكر للاسرى الفلسطينيين من الفدائيين الموجودين لدى اسرائيل ، والذين حكم عليهم بالسجن فترات طويلة ، خصوصا منهم اولئك الذين هم من ابناء القسم المحتل من فلسطين سنة ١٩٤٨ . ان السجون الاسرائيلية تضم نحو ٥٠٠ سجين عربي من ابناء الارض المحتلة سابقا ، معظمهم محكوم عليه بالسجن فترات غير قصيرة بسبب نشاط فدائي ، والاخرون مسجونون بسبب مخالفات امنية ، معظمها عبارة عن تعاون بين اولئك المسجونين واجهزة المخابرات المصرية والسورية خاصة وتزويدها بمختلف انواع المعلومات عن اسرائيل . كذلك فان هناك نحو ٤٠٠ فدائي ، بين معتقل وسجين ، من ابناء المناطق التي احتلت سنة ١٩٦٧ ، او من الفدائيين الذين دخلوا الى اسرائيل من خارج المناطق المحتلة . وبينما يحصل بعض هؤلاء الفدائيين ، من حين لاخر ، على تخفيض الاحكام الصادرة بحقهم واطلاق سراح العديد منهم للتعبير عن « حسن نية » السلطات الاسرائيلية تجاه سكان المناطق المحتلة في محاولة لاستمالتهم اليها ، فان وضع المساجين ، من ابناء المنطقة التي احتلت سنة ١٩٤٨ صعب للغاية ، اذ بصفتهم « مواطنين » اسرائيليين لا يحظون عادة بأي تخفيض في الاحكام الجائرة الصادرة بحقهم ، بحيث يمضون الاعوام الطوال في السجون الاسرائيلية . انه من الملائم ، في مثل هذه الحالة ، ان يصر الجانب العربي ، بين ما يصر عليه ، على اطلاق سراح اولئك الاسرى والذين يعاملون معاملة المجرمين في السجون الاسرائيلية ، والاصرار في الوقت نفسه على السماح لهم ، بعد اطلاق سراحهم ، بالبقاء في بيوتهم وعدم تشريدهم بطردهم الى ما وراء الحدود . ولا بد من الاشارة الى ان هناك اسبقيات في هذا المجال ، فبعد حرب ١٩٦٧ ، مثلا ، طالبت اسرائيل ، عند اطلاقها سراح الاسرى المصريين ، باطلاق سراح اليهود المسجونين في مصر منذ ١٩٥٤ بسبب « قضية لافون » ، وقد تم لها ذلك . كذلك فقد قامت اسرائيل مؤخرا ، من جهتها ، باطلاق سراح الزعيم الدرزي في هضبة الجولان ، كمال كنج ، والسماح له بالبقاء في بلدته ، بعد ان كانت قد حكمت عليه بالسجن ١٨ عاما بتهمة « التجسس » لمصلحة بلده ، سوريا ، وذلك مقابل اطلاق سوريا سراح طيارين اسرائيليين كانا قد وقعا في اسر القوات السورية بعد اسقاط طائرتهما . وان مثل هذا العمل يشكل دعما ، لا مثيل له ، لمعنويات العرب داخل الارض المحتلة .

ان الحديث عن اوضاع الحرب الآنية ومضاعفاتها لا يعفينا من محاولة التكهن بنتائجها على المدى البعيد في الجانب الاسرائيلي ، ان كان ذلك من ناحية الستراتيجية